

وعلى المرسوم رقم 2.12.790 الصادر في 8 ربیع الآخر 1434 (19 فبراير 2013) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتکوین الأطر :

وعلى المرسوم رقم 2.17.219 الصادر في فاتح شعبان 1438 (28 أبريل 2017) المتعلق باختصاصات وزير التربية الوطنية والتکوین المهني والتعليم العالي والبحث العلمي،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتکوین المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، ممارسة الاختصاصات المنسدة بموجب النصوص الجاري بها العمل إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي وتکوین الأطر، ولا سيما المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.12.790 الصادر في 8 ربیع الآخر 1434 (19 فبراير 2013).

كما يقترح على وزير التربية الوطنية والتکوین المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المرشحات والمرشحين لشغل المناصب العليا.

المادة الثانية

من أجل ممارسة الاختصاصات المشار إليها في المادة الأولى أعلاه، يتصرف كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتکوین المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي في الميادين المحدثة بموجب المرسوم السالف الذكر رقم 2.12.790، والموضوعة تحت سلطة وزير التربية الوطنية والتکوین المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

المادة الثالثة

يفوض إلى السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتکوین المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، ممارسة وصاية الدولة على المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي وتکوین الأطر.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من 29 أبريل 2017.

وحرر بالرباط في 14 من رمضان 1438 (9 يونيو 2017).

الإمضاء: محمد حصاد.

قرار لوزير التربية الوطنية والتکوین المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 1261.17 صادر في 14 من رمضان 1438 (9 يونيو 2017) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتکوین المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وزير التربية الوطنية والتکوین المهني والتعليم العالي والبحث العلمي،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.17.07 الصادر في 9 رجب 1438 (7 أبريل 2017) بتعيين أعضاء الحكومة :

وعلى القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسخير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.15.33 بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015)، ولا سيما المادة 11 منه :